رفعت إبراهيم البدوي

نصيحة الثعلب

دخلت العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا شهرها الرابع، في ظل عقوبات اقتصادية ومالية غير مسبوقة فرضتها أميركا ودول الاتحاد الأوروبي على روسيا، إضافة إلى حملات إعلامية مسعورة، بهدف الضغط عليها ومنع تعاظم دورها كقوة دولية، بيد أن روسيا وببراعة لافتة استطاعت الحد من تأثير تلك العقوبات وتجاوز مخاطرها وحتى إنها بادرت إلى تسديد ديونها الخارجية كما أنها نجحت في تحصين القوة الاقتصادية للروبل الروسي، بينما انعكست المفاعيل السلبية للعقوبات، على الوضع الاقتصادي العالمي وخصوصاً في البلدان التي أقامت أو تبنت تلك العقوبات، أو التزمت بتنفيذها خصوصاً أميركا ودول أوروبا، لتشهد ركوداً اقتصادياً وارتفاعاً جنونياً في أسعار السلع الحياتية وتضخماً مالياً لم يسبق له مثيل.

وبناء على فشل مفاعيل العقوبات والضغوط على روسيا، شهدت الدوائر المتخصصة في واشنطن نقاشات واسعة وتكهنات مستقبلية مختلفة، تتعلق بجدوى استمرار الدعم الأميركي المالي والعسكري اللامحدود لأوكرانيا، على حين أن انعكاس هذا الدعم بدا واضحاً في سلبياته على الداخل الأميركي الغارق بحالة من الانفلاش والتضخم والعجز المالي غير المسبوق.

في الكونغرس وقف السيناتور راند بول مخاطباً الإدارة الأميركية بالقول: لا يمكننا إنقاذ أوكرانيا بتدمير الاقتصاد الأميركي، لقد وصل التضخم المالي في أميركا لأعلى نسبة منذ ٤٠ عاماً، وأضاف: إن هذا التضخم والغلاء لم يأت من العدم، بل جاء نتيجة الإنفاق من دون احتساب المخاطر رغم العجز الحاصل، والأميركيون يشعرون بالقلق والألم، ويبدو أن الكونغرس راض عن زيادة آلام الأميركيين، وذلك عبر إهدار المزيد من الأموال من أجل الدفاع عن بلد لا تربطنا معه حدود.

يضيف بول: رغم أن معظم الأميركيين يعارضون العداء لروسيا أو محاربتها، إلا أننا في عام ٢٠١٤ قدمنا لأوكرانيا أكثر من ستة مليارات دولار أميركي كمساعدات أمنية ضد روسيا، وفي الشهر الفائت أقررنا مبلغ ١٤ مليار دولار لأوكرانيا أيضاً، ونحن الآن بصدد مناقشة إقرار مساعدات مالية بـ ٤٠ مليار دولار لأوكرانيا، بينما أميركا والشعب الأميركي ومراكز أبحاث السرطان والكوفيد ١٩ أحق بكل تلك المليارات من أوكرانيا، ولم يبق أمامنا إلا الاقتراض المالي من الصين لأجل دعم أوكرانيا، إنكم بذلك توجهون ضربة قاصمة للاقتصاد الأميركي، لا بل إنكم تحطمون الدولار الأميركي فهل أصابكم الجنون؟

على الرغم من الصعوبات وبعض المعوقات المفاجئة التي واجهت روسيا في الميدان، إلا إنها نجحت في تحقيق معظم أهدافها الاستراتيجية في أوكرانيا، وهي ماضية في تحقيق ما تبقى منها رغم الإنفاق الأميركي اللامحدود المترافق مع استمرار أوروبا بتزويد أوكرانيا بكل أنواع الأسلحة الفتاكة لمواجهة روسيا، بيد أن الحديث عن قرب انطلاق المفاوضات بين الطرفين، دفع كل منهما نحو السعي إلى تحسين وضعه الميداني، نظراً لأهمية ذلك في أي مفاوضات جادة لوقف القتال ولو مرحلياً، ثم الانتقال إلى مرحلة التسويات الممهدة للاتفاق على وقف لإطلاق النار، وسط ضباب كثيف يحجب اليقين عن أي توقيت أو سيناريو وقف القتال.

وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف صرّح لوكالة «إنترفاكس» قبل أيام قائلاً: إن كل شيء سينتهي بالطبع بتوقيع اتفاق، لكن شروط هذا الاتفاق ستعتمد على الوضع الميداني على الأرض، ما يعني أن لا تسوية ولا اتفاق قبل ضمان إحكام سيطرة روسيا الميدانية على المدن والموانئ الحرة في أوكرانيا تماماً كما حصل في مدينة ماريوبول في إقليمي لوغانسك ودونتيسك.

المستشار في مركز المصلحة القومية بالولايات المتحدة سومانترا ماينرا يُعلّق على تخلي فنلندا والسويد عن حيادهما التاريخي وتقديم طلب للانضمام إلى حلف الأطلسي، فكتب محذراً في مجلة «ذا ناشيونال إنترست» الأميركية أنه «لا هستيريا الحرب، ولا الرغبة في معاقبة روسيا، ولا التعاطف مع القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، يجب أن تؤثر داماً في حسابات إستراتيجية دقيقة، وعوض ذلك، فإنه حان الوقت للولايات المتحدة كي تعيد توجيه سياستها بعيداً عن أوروبا والتركيز أكثر على قضايا أكثر إلحاحاً مثل الحدود الجنوبية والتضخم وصعود الصين».

وسط إصرار روسيا على تحقيق كامل أهدافها في أوكرانيا وفي خضم الجدل الحاصل في واشنطن، أطل وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كسنجر عبر منتدى الاقتصاد العالمي في «دافوس» في ٢٣ أيار الحالي، مشدداً على ضرورة أن يبدأ الجانبان الروسي والأوكراني بمفاوضات في مدى الشهرين المقبلين قبل أن تحدث اضطرابات وتوترات لن يتم التغلب عليها بسهولة، وأن الموقف المناسب لأوكرانيا هو أن تكون «دولة محايدة، لا جزءاً متكاملاً من أوروبا».

كيسنجر أسدى بنصيحة إلى الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي، تقضي بضرورة الشروع بتسوية مع روسيا والقبول بالوضع الميداني وبما هو قائم فيها خسارة المزيد، مشدداً على حمل الدول الداعمة بالضغط عليه ومحذراً الغرب من مغبة إطالة أمد الحرب والحاق هزيمة إستراتيجية بروسيا، منكراً إن روسيا كانت جزءاً أساسياً من أوروبا منذ ٤٠٠ عام، وأسهمت في توازن القوى خلال الأوقات الحرجة التي مرت بها القارة، ولذلك، فإنه يجب على الدول الغربية «تذكر أهمية روسيا وعدم الانغماس في مزاج اللحظة».

كيسنجر السياسي المحنك ذو ٩٨ عاماً والذي أطلق عليه لقب «ثعلب» الدبلوماسية بالولايات المتحدة سومانترا الصينية بعهد الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون، دعا صراحة في كلمته في دافوس إلى عدم المخاطرة بدفع روسيا إلى تحالف أوثق مع بكين، معبراً عن أمله في أن يتسم الأوكرانيون بالحكمة حيال هذه القضية.

لم تأت نصيحة كيسنجر من فراغ بل ممن زاد خبرة بمزاج النخبة الأميركية وإدراكه لمدى خطورة المؤشرات السلبية الاقتصادية والسياسية وانعكاساتها المقلقة على حال الاتحاد في الداخل الأميركي، وكيسنجر صاحب خبرة طويلة ومكتسبة من حنكة ودهاء وعمق استراتيجي في إدارة ملفات ونزاعات معقدة في العالم، وهو الذي نصح أوكرانيا قبل وبعد البدء بالعملية العسكرية الروسية بإيجاد تسوية متوازية معها، والتي كانت في حينها قابلة لتحقيق.

مما لا شك فيه أن روسيا دفعت كلفاً عالية في أوكرانيا لأجل تحقيق أهدافها ولضمان أمنها الإستراتيجي، محرزة بذلك تقدماً ملموساً خصوصاً على جبهة الدونباس وأحكام سيطرتها على موانئ البحر الأسود وتحرير مدينة ماريوبول الذي أدى إلى استسلام الآلاف من النازيين الذين حوصروا في معمل أزوفستال، مقابل صفر إنجاز عسكري لأوكرانيا، الأمر الذي وضع أوكرانيا في خانة المطالب بتسوية وليس في خانة فارض التسوية.

هنا يصيح الكلام عن أي تسوية لإنهاء الحرب في غير محله، إلا بعد القبول بشروط وأهداف الفارض أي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وطبقاً لمصالح روسيا الإستراتيجية، وبالتالي فإن الرئيس الأوكراني زيلينسكي، سيجد نفسه أمام خيارين أحلاهما علقم، فإما القبول بنصيحة الثعلب هنري كسنجر والشروع بتسوية حسب شروط بوتين والقبول بما هو قائم ميدانياً قبل فوات الأوان، وإما تجرع مرارة العلقم التي أصحت بكل الأحوال حتمية.

عائلات جديدة تغادر «الركبان».. والعثور على جثة امرأة مقطوعة الرأس في «الهول»

بينما غادرت أمس عائلتان «مخيم الركبان» الذي تسيطر عليه قوات الاحتلال الأميركي وتنظيمات إرهابية موالية لها وتحتجز فيه آلاف النازحين، نحو مناطق سيطرة الدولة السورية، تم العثور على جثة امرأة مقطوعة الرأس، في «مخيم الهول»، الذي تسيطر عليه ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الانفصالية العميلة للاحتلال الأميركي.

وغادرت العائلتان «مخيم الركبان» نحو مناطق سيطرة الدولة في محافظة حمص، ليرتفع عدد العائلات التي غادرت المخيم إلى ٢٨ منذ مطلع الشهر الجاري، حسب ما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

وتزايدت في الآونة الأخيرة عمليات الخروج من «الركبان» نتيجة سوء الأوضاع المعيشية في المخيم، الذي يحتجز فيه الاحتلال الأميركي ومرتزقته نحو ٧ آلاف مهجر بفعل الإرهاب، ويقع المخيم في أقصى جنوب شرق سورية في منطقة التنف المحتلة عند المثلث الحدودي السوري- الأردني- العراقي، حيث يعيش سكانه أوضاعاً إنسانية صعبة ويعانون نقصاً في الغذاء، وسط شبه غياب لدور المنظمات الإنسانية، ورفض أردني لإدخال المساعدات إلى المخيم عبر أراضيه.

يشار إلى أن الاحتلال الأميركي تنصل في شباط الماضي من مسؤولياته داخل المخيم بخصوص المساعدات الإنسانية، بزعم أن وجوده في المنطقة لقتال تنظيم داعش الإرهابي فقط، على الرغم من استيلائه على المساعدات الإنسانية التي كان يتم إرسالها إلى المخيم.

وفي العام الماضي، أكدت الهيئتان التنسيقيتان السورية والروسية حول عودة المهجرين السوريين في بيان مشترك، أن أميركا تستغل الأوضاع الإنسانية في «مخيم الركبان» للاستيلاء على مساعدات أممية وتقديمها للإرهابيين بعد أن حولت المخيم إلى بؤرة لتدريب وتفريخ الإرهابيين.

وأشارت الهيئتان إلى أن أميركا كعادتها تأمل بالحصول على مساعدات لدعم المجموعات الإرهابية التي تعمل تحت سيطرتها في محيط «مخيم الركبان» الذي أصبح مصنعاً أميركياً لتدريب الإرهابيين المتطرفين.

وطالبت دمشق وموسكو مراراً الولايات المتحدة الأميركية بالانسحاب من الأراضي التي تحتلها في سورية.

من جهة ثانية نقلت وكالة «نورث برس» التابعة لميليشيات «قسد» عن مصدر من إدارة «مخيم الهول» أن بعض اللاجئين أبلغوا عن وجود جثة امرأة مقطوعة الرأس، مرمية في واد بين القطاعين الثاني المخصص للاجئين العراقيين والثالث في المخيم، مشيراً إلى أنه مضى على الجريمة عدة أيام، بناء على الآثار التي تظهر على جثة الضحية.

وسجل «مخيم الهول» الذي تديره «قسد» منذ بداية العام الجاري نحو ١٨ جريمة قتل بين نازحين سوريين ولاجئين عراقيين، بينهم مسعف في نقطة طبية بما يسمى «الهلال الأحمر الكردي»، و٩ عراقيين، وأغلبيتهم قتلوا بأسلحة نارية.

ويتخوف سكان المخيم وخاصة العراقيين من تفاقم الأوضاع الأمنية سوءاً، إذ غالباً ما تستهدفهم خلايا تنظيم داعش الإرهابي في القطاع الذي يؤويهم، وفق تقرير سابق نشرته «نورث برس».

وكالات

زيادة كبيرة بالوثائق المزورة بين طلبات اللجوء في هولندا

اليونان تجبر عشرات اللاجئين السوريين على العودة إلى تركيا

السلطات اليونانية تعيد ٩٤ لاجئاً سورياً بينهم ٣٠ طفلاً عالقين على جزيرة صغيرة وسط نهر إيفروس- ميريتش الحدودي إلى تركيا (عن الانترنت)

أرغمت السلطات اليونانية ٩٤ لاجئاً سورياً بينهم ٣٠ طفلاً عالقين على جزيرة صغيرة وسط نهر إيفروس- ميريتش الحدودي إلى تركيا بعد أن يوفر معدّاً من المياه يزيد على ٥٠٠ متر مكعب في الثانية للجانب السوري، وبعد ذلك يعامين اتفق الجانبان السوري مع العراق على تصريح بـ ٣٥ بالمئة من مياه الفرات لنحو الأراضي العراقية مقابل ٤٢ بالمئة لسورية.

وأورد تقرير وكالة «هاوار» قصة أحد سكان بلدة أبو حسن بريف دير الزور الشرقي الذي تبين بعد إجراء فحوصات لأحد أطفاله أنه مصاب بحالة سمنة شديدة بسبب شربه مياهاً ملوثة.

وقال والد الطفل: إن «أشقاءه يعانون كذلك من نهر الفرات في مناطق متفرقة من الرقة والحسكة ودير الزور وريف حلب.

وفي الثاني والعشرين من آب الماضي، حذرت ٦ منظمات إغاثة دولية، من أن ملايين الأشخاص في سورية والعراق معرضون لخطر فقدان الوصول إلى المياه والكهرباء والغذاء، وسط ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض مستويات المياه بشكل قياسي، بسبب قلة هطل الأمطار والجفاف، واستياء النظام التركي على مياه نهري دجلة والفرات.

ووقعت سورية والنظام التركي اتفاقية في عام ١٩٨٧، نصت على تعهد الجانب التركي بتأمين تدفق مياه دولية، وبحد أدنى ٥٠٠ متر مكعب في الثانية للجانب السوري، وبعد ذلك تقديم المساعدة اللازمة لهم، إلا أن السلطات اليونانية ذكرت أنه لم يكن هناك أي لاجئين في الجزيرة في الآونة الماضية.

وردا على ذلك، بينت الصحيفة أن طالبي اللجوء أرسلوا مقاطع من هواتفهم المحمولة تظهر عناصر يونانيين يقلون على ضفة نهر إيفروس المقابلة للجزيرة، وسألونهم عن عددهم وجنسيتهم، ثم حذروهم بالقول: «ارجعوا إلى تركيا».

وبعد ترحيل طالبي اللجوء من الجزيرة إلى اليونان يقلون على الجزيرة، ويسخرون من اللاجئين الذين وصلوا إلى الجانب التركي.

يشار إلى أن هذه نسبت المرة الأولى التي يتعرض فيها اللاجئون السوريون للإهانة والتعذيب من قبل الجانب التركي والمانيا بعد أن أرسلت السلطات اليونانية ذكرت أنه لم يكن هناك أي لاجئين في الجزيرة في الآونة الماضية.

وردا على ذلك، بينت الصحيفة أن طالبي اللجوء أرسلوا مقاطع من هواتفهم المحمولة تظهر عناصر يونانيين يقلون على ضفة نهر إيفروس المقابلة للجزيرة، وسألونهم عن عددهم وجنسيتهم، ثم حذروهم بالقول: «ارجعوا إلى تركيا».

وبعد ترحيل طالبي اللجوء من الجزيرة إلى اليونان (الجمعة)، كشفت الصحيفة أنها حصلت على تسجيل آخر يظهر عناصر القوات اليونانية يقلون على الجزيرة، ويسخرون من اللاجئين الذين وصلوا إلى الجانب التركي.

يشار إلى أن هذه نسبت المرة الأولى التي يتعرض فيها اللاجئون السوريون للإهانة

حبس النظام التركي لمياه الفرات يتسبب بكوارث بيئية وأمراض في دير الزور

تعديات النظام التركي على مياه نهر الفرات وحبس حصة سورية من مياهه تسبب تزايد انخفاض منسوبها وتحول مجراه إلى مستنقعات (عن الانترنت)

تسببت تعديات النظام التركي على مياه نهر الفرات وحبس حصة سورية من مياهه بتزايد انخفاض منسوبها وتحول مجراه إلى مستنقعات، ما أدى إلى حدوث كوارث بيئية وتلوث نتج عنه انتشار الأمراض، إذ تم تسجيل عشرات حالات التسمم والمشكلات الجلدية في مناطق ريف دير الزور الشرقي.

وسلط تقرير لوكالة «هاوار» الكردية الضوء على مواصلة النظام التركي ممارساته العدوانية وانتهاكاته، إذ ما زال مستمراً في تعدياته وحبس حصة سورية من مياه نهر الفرات من دون إعارة أي اهتمام لما تسببه إجراءاته من أمراض بحق البشر ومن كوارث بيئية.

وقالت: إن «انخفاض منسوب مياه الفرات، التي يتحكم النظام التركي بتدفقها إلى الأراضي السورية، حول مجراه إلى مستنقعات أصبحت «موطناً» للكثير من الحشرات الضارة، ونتيجة لذلك لم تعد مياه النهر صالحة للشرب كما في الماضي».

وتحدث التقرير عن الصعوبات التي يواجهها سكان ريف دير الزور الشرقي نتيجة تعديات نظام الرئيس رجب طيب أردوغان على حصة سورية من مياه النهر، إذ لم يعد بإمكانهم شرب مياه الفرات بشكل مباشر إلا بعد العديد من عمليات التعقيم والتصفية المتكررة والفلترة بأجهزة متطورة، وهذه العملية تفقد المياه عناصرها الأساسية والضرورية التي تدعم الجهاز المناعي لدى الإنسان.

وفي الثامن عشر من الشهر الجاري، حذر تقرير من أن مواصلة النظام التركي حبس حصة سورية من مياه نهر الفرات تنذر بحدوث كارثة إنسانية تهدد نحو مليونين ونصف مليون من السكان المستفيدين منها في عدة محافظات، حيث أدى انقطاع وجفاف مياهه في دير الزور وباقي مناطق شمال وشرق سورية إلى تلوث مياه النهر وانتشار الأمراض التي تسببها وسماعة منه وسط مخاوف لدى الأهالي من تفشي الأوبئة في المناطق القريبة من النهر وعلى ضفافه.

وبنه تقرير الشهر الماضي إلى وجود كارثة بيئية تهدد الأمن الغذائي في الجزيرة السورية، إضافة إلى الكارثة الإنسانية التي تهدد نحو مليونين ونصف مليون من السكان المستفيدين

محكمة إيرلندية تدين جندية سابقة بالانتماء إلى داعش في سورية

أدينت أمس جندية إيرلندية سابقة بالانتماء إلى تنظيم داعش الإرهابي، حيث اعتبر القضاء الإيرلندي أنها انضمّت وبايعت التنظيم عندما ذهبت إلى سورية عام ٢٠١٥.

في المقابل، رأت المحكمة، حسب وكالة «أ ف ب»، أن ليزا سميث (٤٠ عاماً) التي غادرت الجيش عام ٢٠١١، ليست مذنبة في قضية تمويل منظمة إرهابية بمبلغ قدره ٨٠٠ يورو، خصّص حسب قول سميث لأغراض إنسانية.

وأوضحت أن هذا المبلغ قُدّم لمساعدة مواطن سوري على تلقي علاج طبي في تركيا.

وقررت المحكمة عدم توقيف سميث بانتظار جلسة النطق بالحكم المقررة في ١١ تموز المقبل.

واعتبر القاضي توني هانت من المحكمة الجنائية الإيرلندية الخاصة، أن الجندية السابقة توجّهت في سورية إلى منطقة يسيطر عليها تنظيم داعش وهي على دراية بالوضع هناك. وخلال المحاكمة سعى الادعاء إلى إثبات كيف توجّهت ليزا سميث التي كانت عنصراً في الجيش بين ٢٠٠١ و٢٠١١، إلى منطقة يسيطر عليها داعش عام ٢٠١٥ بعد أن اعتنقت الإسلام.

كذلك تحدّث الادعاء عن شرائها تذكرة ذهاب للتوجه من دبلن إلى تركيا، وعن عبورها الحدود إلى سورية والإقامة في الرقة.

وسبق أن أعربت ليزا سميث على «فيسبوك» عن رغبتها بـ«العيش في ظل الشريعة الإسلامية والموت شهيدة».

وأشار الادعاء إلى أنها قررت الانضمام إلى تنظيم داعش والإقامة في الرقة في سورية، التي كان يسيطر عليها التنظيم.

وبعدما لم تتبيّن في اقتناع زوجها بالاقتداء بها، طُلّقت منه في عام ٢٠١٦ وتزوّجت من مواطن بريطاني كان يشارك في دوريات مسلّحة للتنظيم على طول الحدود العراقية.

مع خسارة داعش للمناطق التي كان يسيطر عليها، أُجبرت سميث على الفرار من الرقة ثم الباغوز بريف دير الزور، آخر معاقل الدواعش قبل عودتها إلى إيرلندا.

وأفى القيض عليها عند وصولها إلى مطار دبلن في الأول من كانون الأول ٢٠١٩ مع ابنتها الصغيرة.

واعتبر محامي الدفاع عنها أن وجود موكلته على أراض تخضع لسيطرة تنظيم داعش الإرهابي «يُعرّضها بحكم الأمر الواقع في التنظيم، مشيراً إلى أنها قدمت فقط نوعاً من المساعدة.

وكالات

بحث علاقات التعاون الثنائية مع معاون الرئيس الإيراني

المقداد: ممارسات النظام التركي تلحق أضراراً بيئية واقتصادية في كل من سورية والعراق وإيران

وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد خلال استقباله معاون الرئيس الإيراني – رئيس منظمة حماية البيئة علي سلاجقة والوفد المرافق (عن الانترنت)

أكد وزير الخارجية والمغتربين، فيصل المقداد، أمس، أن ممارسات النظام التركي الاستعمارية في المنطقة تلحق أضراراً بيئية واقتصادية كبيرة في كل من سورية والعراق وإيران ودول أخرى.

وأفادت وكالة «سانا» بأنه، بأن ذلك جاء خلال لقاء المقداد معاون الرئيس الإيراني – رئيس منظمة حماية البيئة علي سلاجقة والوفد المرافق حيث تم بحث عمق العلاقات بين البلدين في كل المجالات السياسية والاقتصادية والبيئية.

وشدد المقداد على أهمية التنسيق والتعاون المشترك بين البلدين لحل المسائل المرتبطة بالمشاكل البيئية وضرورة العمل للحد من الآثار السلبية لها بما في ذلك العواصف الغبارية.

وأكد المقداد، أن ممارسات النظام التركي الاستعمارية في المنطقة تلحق أضراراً بيئية واقتصادية كبيرة في كل من سورية والعراق وإيران ودول أخرى، موضحاً أن محاولاته إنشاء ما تسمى «منطقة آمنة» في شمال سورية وبناء مستعمرات استيطانية عشوائية في الأراضي التي يحتلها سيؤدي إلى إحداث تغييرات ديموغرافية وبيئية خطيرة في دول المنطقة.

وأدان المقداد العقوبات أحادية الجانب المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها الغربيين على كل من سورية وإيران لأنها لا أخلاقية وتمثل أبشع أنواع الإرهاب.

من جانبه عبر المسؤول الإيراني عن عمق العلاقات الأخوية التي تجمع البلدين والشعبين الإيراني والسوري، مؤكداً أن الطريق طويل للحد من مشكلة العواصف الترابية.

وأشار سلاجقة إلى أن الإرهاب البيئي الذي تتعرض له سورية ودول المنطقة كان له الأثر الكبير في زيادة هذه الظاهرة وتوسعها، مشيراً إلى أهمية استمرار التواصل بين الخبراء والمسؤولين السوريين والإيرانيين بهدف التشاور بينهم ومناقشة كل القضايا المتعلقة بتطوير العلاقات البيئية لتصل إلى ما وصلت إليه العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية بين البلدين الشقيقين من تقدم وازدهار.

حضر اللقاء من الجانب السوري معاون وزير الإدارة المحلية لشؤون البيئة معتز دوه جي والوزير المفوض خالد شرف مدير الإدارة الأفروآسيوية وإحسان الرمان من مكتب الوزير ومن الجانب الإيراني السفير الإيراني في دمشق مهدي سبحاني والمستشار لدى منظمة البيئة علي رضا نور محمدي ومعاون الوزير وعضو منظمة الموارد الطبيعية مسعود منصور.

وكالات

سورية تشدد على حقها باستخدام كل الوسائل المشروعة لمواجهة أي إجراءات يتخذها نظام أردوغان

جددت سورية أمس التأكيد على رفضها الأعمال العسكرية العدائية التي تشنها قوات الاحتلال التركي منذ عدة أيام على مناطق وقرى في شمال شرق سورية، وشددت على حقها المتأصل في القانون الدولي باستخدام كل الوسائل المشروعة التي يكفلها هذا القانون ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة لمواجهة أي إجراءات يتخذها النظام التركي وعملاؤه من التنظيمات الإرهابية، مطالبة بخروج جميع القوات الأجنبية غير الشرعية من الأراضي السورية والتوقف عن دعم الإرهاب.

وقال مصدر مسؤول في وزارة الخارجية والمغتربين في تصريح نقلته وكالة «سانا» الإثنين: إن الإجراءات التي تشنها قوات الاحتلال التركي والمأمول بها من قبل الإدارة الأميركية العسكرية التي تشنها القوات التركية المحتلة منذ عدة أيام على مناطق وقرى في الشمال الشرقي من سورية ولاسيما مناطق تل تمر وأبو راسين وغيرها بالريف الشمالي الغربي لمدينة الحسكة والتي أدت إلى سقوط العديد من الضحايا المدنيين والحاق أضرار هائلة في الممتلكات العامة والخاصة والبنى التحتية وتشريد العشرات من العائلات من منازلها وقراها هناك.

ولفت المصدر إلى أن ما يقوم به النظام التركي لإنشاء ما تسمى «منطقة آمنة» على الأراضي السورية هو عمل مشين من أعمال العدوان وجزء من سياسة التطهير العرقي والجغرافي التي تمارسها عصابة طيب أردوغان في الأراضي السورية المحتلة وهي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يرفضها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وأضاف: إن سورية تحمل كل طرف ينشط بشكل غير شرعي خارج إطار الدولة السورية ومؤسساتها ويسعى إلى تقديم مبررات للنظام التركي لشن حملاته الدموية ضد السوريين مسؤولية أساسية عن منح غطاء لنظام أردوغان الانتهازي والمراوغ لتبرير اعتداءاته وسياساته ومخططاته الاستعمارية في سورية.

وأكد المصدر، أن سيادة سورية واستقلالها وسلامة ووحدة أراضيها لن تكون محل ابتزاز أو مساومة يمارسها النظام التركي المتطرف بالتواطؤ مع حليفه في واشنطن ومع بعض الدول الغربية التي تسعى إلى كسب سياسي رخيص على حساب شعب سورية ووحدة أرضه وبما يتناقض مع الإجماع الدولي حول ضرورة صون واحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي الجمهورية العربية السورية.

وختم المصدر بالقول: إن سورية تشدد على حقها المتأصل في القانون الدولي باستخدام كل الوسائل المشروعة التي يكفلها هذا القانون ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة لمواجهة أي إجراءات يتخذها نظام أردوغان وعملاؤه من التنظيمات الإرهابية وتطالب بخروج جميع القوات الأجنبية غير الشرعية من الأراضي السورية والتوقف عن دعم الإرهاب أينما وجد كما تدعو إلى دعم جهود الدولة السورية في نزع كل سلاح غير شرعي واستعادة الأمن والاستقرار والرفاه الاقتصادي والاجتماعي في جميع أراضي الجمهورية العربية السورية وإنهاء معاناة السوريين جميعاً.

والأربعاء الماضي، أكدت وزارة الخارجية والمغتربين في رسالة وجهتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن أن ما يقوم به النظام التركي لإنشاء ما تسمى «منطقة آمنة» هو عمل عدواني استعماري يسعى من خلاله نظام أردوغان إلى إنشاء بؤرة متفجرة داخل سورية والاستمرار في رعاية وتسليح وتشغيل تنظيمات إرهابية مسلحة لاستخدامها ضد الشعب السوري.

وقالت: إن أي إجراءات يمارسها النظام التركي على الأراضي السورية أفعال غير شرعية ومُلغاة ولا ترتب أي أثر قانوني أو واقعي بل ترقى إلى توصيفها بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وشددت على احتفاظ سورية بحقها في اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات ينص عليها القانون الدولي من أجل إنهاء ممارسات العدوان الاحتلالي والتطهير العرقي التي يرتكبها النظام التركي.

وكالات

قولاً واحداً

رزوق الغاوي

خلافُ فوق الطاولة واتفاقٌ مشبوه تحتها

ثمة تشابُكٌ معقدٌ مصطنعٌ ومفتعل، بين أطراف المتدخلين في الشأن السوري والجغرافية السورية من دون دعوة، بل على شكل احتلال عسكري أميركي وتركي، دعماً لفصائل إرهابية تقسيمية عنصرية، لكل واحد منها هدفه العدواني ومسوغاته المزعومة والمفروضة وغير المبررة، فمن جهة تواصل القوات الأميركية احتلال مناطق شمال شرق الفرات الغنية بالنفط تحت زعم حماية تنظيم «قسد» من خطر تنظيم داعش الإرهابي، المدعوم أصلاً من واشنطن، فيما تواصل القوات التركية من جهة ثانية، احتلال مناطق عفرين وباقي مناطق محافظة إدلب ودعم التنظيمات الإرهابية التركية وهيئة تحرير الشام في المحافظة.

في إطار هذا الواقع الراهن الممتد من شمال الشرق السوري إلى شماله الغربي، شرع تنظيم «قسد» بدعم أميركي بتنفيذ عملية إحصاء سكانية لمختلف مكونات مناطق الجزيرة السورية، ما أثار قلق ومخاوف سكانها العرب من عملية تطهير عرقي تطولهم، وخاصة بعد إصدار «قسد» قانون «حماية وإدارة أملاك الغائبين»، وتشكيل لجنة من أعضاء التنظيم لإدارة واستثمار أملاك من غادروا منازلهم واغتصاب ريع تلك الأملاك.

في موازاة ذلك، تأتي التصريحات التي أطلقها مؤخراً الرئيس التركي رجب أردوغان حول نية أنقرة تنفيذ عملية عسكرية هدفها إقامة منطقة آمنة شمال سورية بعمق ثلاثين كيلومتراً على طول الحدود السورية – التركية، ما يعني ذهاب أنقرة باتجاه تثبيت احتلالها لجزء من الأراضي السورية، ومن ثم ضمه مستقبلاً إلى تركيا، على ضوء الإجراءات العسكرية والإدارية والاقتصادية والثقافية التي تتخذها أنقرة في المناطق التي تحتلها والتي تمهد لعملية تطهير عرقي كردي وتغيير ديموغرافي فيها يتوازى مع محاولة التطهير العرقي العربي في المناطق الخاضعة لسيطرة «قسد» التي تتولى بطبيعة الحال حراسة تنظيم داعش بتكليف أميركي.

موقفان اثنان يتبادل صاحباهما الأميركي والتركي من خلالهما تقاذف الكرة بينهما في لعبة مكشوفة، تخدم الأهداف العدوانية المبيتة لكل منهما ضد سورية، ويتقاسمان فيها الأدوار، حيث يزعم الأميركي حماية «قسد» كغطاء لاستمرار احتلاله ووجوده غير الشرعي في الأراضي السورية، في إطار سعيه الحثيث لعرقلة المساعي الروسية، فيما يزعم التركي حماية أمنه القومي عبر إقامة منطقة آمنة، كغطاء مؤقت لمحاولاته الرامية لقضم المزيد من الأراضي السورية وضمها للسلطنة العثمانية.

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي سبق له أن أعلن استكمال الاستعدادات للعملية العسكرية الجديدة على الأراضي السورية، لم يحدّد موعدها أو مكان تنفيذها، لإعطاء نفسه فرصة للمناورة والابتزاز والضغط، لاستثمار العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا والظرف الدولي المحيط بهذه العملية، ورغبة الولايات المتحدة الأميركية في ضم السويد وفنلندا إلى حلف شمال الأطلسي بغية انتزاع غطاء دولي، أو غطاء أميركي – أوروبي للمنطقة الآمنة التي بدأ الرئيس التركي الحديث عنها قبل ثلاث سنوات.

ولكن ليس كل ما يتمناه المرء يدركه، فقد لاحت في أنقرة مخاوف من تداعيات العملية العسكرية التركية ومن مفاجآت ميدانية لم تكن في الحسبان في حال وضع تلك العملية موضع التنفيذ الفعلي، وخاصة المعضلة التي سيواجهها تركيا والمتمثلة في الموقف والجهود والإصرار الروسي على خروج جميع القوات العسكرية الأجنبية التي دخلت إلى الأراضي السورية بصورة غير مشروعة من جهة، وعلى الحيلولة من دون تمدد نفوذ حلف شمال الأطلسي «الناتو» على حدودها من جهة أخرى.

في اليوم الأول من أعمال «الدستورية» الوفود ناقشت الإجراءات القسرية من منطلق دستوري

الوفد الوطني يطرح اليوم مبدأ «الحفاظ على مؤسسات الدولة وتعزيزها»

| موفق محمد

شهدت جلسات اليوم الأول في الجولة الثامنة لاجتماعات لجنة تعديل الدستور المصغرة أمس مناقشة مبدأ «الإجراءات القسرية أحادية الجانب من منطلق دستوري» الذي طرحه قسم من أعضاء وفد المجتمع المدني، على أن يطرح الوفد الوطني المشارك، اليوم الثلاثاء، مبدأ «الحفاظ على مؤسسات الدولة وتعزيزها» للنقاش.

وفي تصريح هاتفي لـ«الوطن»، ذكرت عضو وفد المجتمع المدني، ميس كريدي، أن الوفد الوطني سيطرح اليوم، وهو الثاني من أعمال هذه الجولة، عنوان مبدأ «الحفاظ على مؤسسات الدولة وتعزيزها» للنقاش.

وأشارت كريدي، إلى أن أعمال يوم أمس تضمنت عقد جلستين صباحية ومسائية تمت خلالهما مناقشة مبدأ «الإجراءات القسرية الأحادية الجانب من منطلق دستوري»، الذي طرحه عدد من أعضاء وفد المجتمع المدني للنقاش، وتراس الجلسة الصباحية الرئيس المشارك للجنة، عن الوفد الوطني أحمد الكزبري.

وحصلت «الوطن» على نسخة من مبدأ «الإجراءات القسرية»، ذُكر فيها أن ثمانية أعضاء في وفد المجتمع المدني طرحوا المبدأ وهم: أنس زريق، سمر ديوب، صونيا الحلبي، عصام الزبيق، علي عباس، ماهر مندي، موسى متري، ميس كريدي.

وتضمن المبدأ أربعة عناوين فرعية هي: «تشكل الإجراءات القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري إرهابا اقتصاديا يمس بالحقوق الأساسية التي يكفلها الدستور وهي تحد من القدرة على تأمين متطلباته الأساسية»، و«تعتّرم الدولة في السعي إلى رفع التدابير القسرية الأحادية الجانب وبمطالبة الدول التي قامت بفرضها بدفع التعويضات المناسبة جراء ذلك وتعد مناهضة ورفض هذه العقوبات واجباً وطنياً على كل سوري»، و«إن الحق في التنمية وفي إعادة إعمار ما دمره الإرهاب والعدوان الخارجي هو حق مشروع للشعب السوري كأحد الحقوق الأساسية المكفولة في الدستور»، و«إن حق اللاجئين السوريين في العودة الآمنة والطوعية إلى وطنهم هو حق إنساني لا يجوز ربطه بأي شروط سياسية خارجية».

وذكرت كريدي، أنه خلال النقاش والمداخلات التي